

اختبار مدى استخدام أدوات الدعم للمراجع الخارجي للحد من التحفظ المحاسبي

## The Test use of Support Tools to the External Auditor to limit the Accounting Reservation

بحث مقدم من

وائل ناصر حمود الصباح

إشراف

الدكتورة

سحر عبد الستار النقيب  
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة

جامعة بورسعيد

الأستاذ الدكتور

زين العابدين سعيد فارس  
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ

بكلية التجارة


جامعة بورسعيد

## ملخص البحث

قدم الفكر المحاسبي عدداً من النماذج التي يمكن استخدامها في قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، وذلك من خلال بدايات القرن الحادي والعشرين – ويرجع ذلك إلى حسم الجدل بين الباحثين بشأن التحفظ المحاسبي ، وعدم وجود تعريف محدد متفق عليه ، مما يعد التحفظ المحاسبي من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي ، مما بدأت التنظيمات المهنية في العالم ومن خلفها الباحثين في الفكر المحاسبي بتطبيق التحفظ المحاسبي وتطبيقاته ما بين مؤيد ومعارض لتلك السياسة الهامة ، مما يدعو إلى ضرورة الخوض في طبيعة هذه السياسة ، وتحديد أثرها في القوائم المالية بغية الوصول إلى المستوى الملائم من التحفظ في ظل الآراء المعارضة .

كما أشارت معظم الدراسات إلى إن التحفظ المحاسبي جزء من إعداد القوائم المالية ، ويعتبر من أهم ما يساعد المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة ، للحد من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، عدد من الأدوات الداعمة حيث تتبلور الأدوات الداعمة في المعايير الدولية الملائمة للقياس والإفصاح المحاسبي ، ويختبر ما يناسب منها الحد من التحفظ ، وكذلك قوة وترابط هيكل الرقابة الداخلية بالمنظمة . وانعكاسات ذلك على القوائم المالية ، واختبار جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بما يساير المعايير ذات الصلة .

## Abstract



Accounting thought introduced a number of models that can be used to measure the degree of accounting reservation in the financial statements by the beginning of the twenty-first century. This is due to the dispute between researchers regarding the accounting reservation and the lack of a specific definition. Which is important in the accounting thought, which began to professional organizations in the world and behind the researchers in the accounting thought to apply the accounting reservation and its applications between supporters and opponents of this important policy, which calls for the need to delve into the nature of this policy, and determine the impact in the financial statements in order to reach The appropriate level of reservation under opposition views.

The majority of the studies indicate that the accounting reservation is part of the preparation of the financial statements, and it is important for the external auditor, at the time of the review, to limit the accounting reservation in the financial statements. It examines what is appropriate to limit the reservation, as well as the strength and coherence of the internal control structure of the Organization. The implications for financial statements, and the quality of the financial information content of the financial statements, in line with the relevant standards.

## مقدمة البحث

قدم الفكر المحاسبي عدداً من النماذج التي يمكن استخدامها في قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، وذلك من خلال بدايات القرن الحادي والعشرين – ويرجع ذلك إلى حسم الجدل بين الباحثين بشأن التحفظ المحاسبي ، وعدم وجود تعريف محدد متفق عليه ، مما يعد التحفظ المحاسبي من القضايا الهامة في الفكر المحاسبي ، مما بدان التنظيمات المهنية في العالم ومن خلفها الباحثين في الفكر المحاسبي بتطبيق التحفظ المحاسبي وتطبيقاته ما بين مؤيد ومعارض لتلك السياسة الهامة ، مما يدعو إلى ضرورة الخوض في طبيعة هذه السياسة ، وتحديد أثرها في القوائم المالية بغية الوصول إلى المستوى الملائم من التحفظ في ظل الآراء المعارضة .

كما أشارت معظم الدراسات إلى إن التحفظ المحاسبي جزء من إعداد القوائم المالية ، ويعتبر من أهم ما يساعد المراجع الخارجي عند قيادة بعملية المراجعة ، للحد من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية ، عدد من الأدوات الداعمة حيث تتبلور الأدوات الداعمة في المعايير الدولية الملائمة للقياس والإفصاح المحاسبي ، ويختبر ما يناسب منها الحد من التحفظ ، وكذلك قوة وترابط هيكل الرقابة الداخلية بالمنظمة . وانعكاسات ذلك على القوائم المالية ، واختبار جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بما يساير المعايير ذات الصلة .

## مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في مناقشة ودراسة المبدأ المحاسبي محل الجدل وهو التحفظ المحاسبي ، الذي يفرض نفسه على معايير و إصدارات المحاسبة ومن ثم ينعكس أثره على القوائم المالية لمنظمات الأعمال ، وتحليل مدى ما يسببه من فجوة محاسبية بين معدي القوائم المالية (الإدارة) ومستخدمي بياناتها (مستثمرين ومساهمين ودائنين). ثم تقييم ما يجب تدعيمه في مواجهة هذا الموقف ، ومدى تأثير أبرز المعايير المحاسبية بموضوع التحفظ المحاسبي.

## أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث في كيفية تطوير وتهيئة أدوات المراجعة الخارجية لخدمة مستخدمي القوائم المالية ، ومساعدتهم في مدى قبول العودة إلى التحفظ المحاسبي أو رفضه ، في ضوء الفجوة المحاسبية التي تفرض نفسها عند مناقشة هذا المبدأ المحاسبي من خلال المعايير المحاسبية الدولية و الإصدارات المتصلة ، وليس مقتصرًا على ما قدمته معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فقط . فضلاً عن مساعدة مستخدمي القوائم المالية في قياس مدى مقدار التحفظ المحاسبي الوارد بالقوائم المالية ، وما يقدمه من منافع أو أضرار عليهم للحد من الفجوة المحاسبية.

## أهداف البحث:

يناقش البحث دور آلية المراجعة الخارجية في الحد من آثار التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لخدمة مستخدميها في ضوء المعايير الدولية المتصلة ، وعلى ذلك يهدف إلى مدي إيجابية أو عدم إيجابية الأدوات الداعمة والآليات المساعدة، التي وقع اختياره عليها في دعم مراجع الحسابات الخارجي عند قيامة بالدور المنوط به لتحديد المستوي الملائم للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية لمنظمات الأعمال ، في المقام الأول. ثم مقارنة التفاعل بين عينات الدراسة في دولتي مصر والكويت، من ناحية ثانية.

### فروض الدراسة الميدانية

تتمثل فروض هذه الدراسة التي تتناول دور المراجعة الخارجية في تحديد المستوي الملائم للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة، في فروض العدم (الصفريّة) التالية:

#### الفرض الأول (ف ١):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن التمادي في التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يضر بأصحاب المصالح في المنظمات.

#### الفرض الثاني (ف ٢):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن هناك دور إيجابي للمراجع الخارجي في الحد من مستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

#### الفرض الثالث (ف ٣):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن أدوات الالتزام بالمعايير ذات الصلة، وترابط هيكل الرقابة، وجودة القوائم المالية، تساعد في دعم عمل المراجع الخارجي للحد من التحفظ المحاسبي.

#### الفرض الرابع (ف ٤):

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن آليات جودة الأداء المهني للمراجع، والحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة، وتطوير تقرير المراجعة، تساعد في أداء المراجعة الخارجية عند تحديد مستوي التحفظ المحاسبي.

### حدود البحث :

في ظل نطاق هذا البحث والذي أوضح الباحث طبيعة مشكلته محل الدراسة وأهميتها وأهداف البحث ، تتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي:

١- تقييم كافة معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأخرى المتصلة ، من حيث تحديد ما تتضمنه من قدر للتحفظ المحاسبي ، ولكن يكتفي الباحث بدراسة أكثر هذه المعايير تأثيراً على القوائم المالية.

٢- إجراء دراسة مقارنة للقوائم المالية ومدى التحفظ المحاسبي بها بين منظمات الأعمال المصرية والكويتية.

### منهج البحث :

يعتمد الباحث في صياغة بحثه هذا على استخدام المنهج العلمي المعاصر الذي يمزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي . حيث يعتمد على المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل ما

يتعلق بأبعاد المشكلة الرئيسية للبحث وهي موضوع التحفظ المحاسبي وتأثيراته المحتملة على القوائم المالية لمنظمات الأعمال ، وبالتالي مستخدميه سواء مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك من أصحاب المصلحة ، ثم تأثير المعايير المحاسبية الدولية المتصلة بهذا المبدأ. ويعتمد في ذلك على أسلوب المسح المكتبي للدراسات والدوريات العلمية التي تناولت هذا الموضوع ، فضلاً عن المعايير ذات الصلة التي تتأثر بالتحفظ المحاسبي، ويعتمد على المنهج الاستنباطي عند محاولته تطوير آلية المراجعة الخارجية وأداء القائمين بها بما يناسب الحد من الآثار.

## خطة البحث

**المبحث الأول : طبيعة التحفظ المحاسبي**

**المبحث الثاني : أدوات المراجعة الخارجية لتحديد مستوى التحفظ في القوائم المالية.**

**المبحث الثالث : اختبار مدى استخدام أدوات الدعم للمراجع الخارجي للحد من التحفظ المحاسبي**

## المبحث الأول طبيعة التحفظ المحاسبي

### أولاً : مفهوم التحفظ المحاسبي

قد عرف احد الباحثين التحفظ المحاسبي بأنه في مطلع القرن الميلادي الحالي بأنه " التوقيت غير المتماثل الانعكاس أثر كلاً من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور بالقوائم المالية ، من حيث أن انعكاسات أثر الأنباء غير السارة يكون بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة".

في حين عرف (watts) التحفظ المحاسبي بأنه " إتباع مستوي من التحقق فيما يختص بالمكاسب أعلي من ذلك المستوي الذي يتم إتباعه فيما يختص بالخسائر" وقد أوضح هذا الباحث أن المفاهيم المقدمة يمكن أن تعكس نظريتين للتحفظ المحاسبي، الأولى منهما تجسد النظرة المفاهيمية في حين الثانية تجسد النظرة العملية له. وتعتبر النظرة بمثابة تطبيق للأولى والتي تركز علي الأخذ بأقل القيم ولكنها في نفس الوقت لا تشير إلي تخفيض قيم الأصول ، والإيرادات إلي أقل من قيمتها الحقيقية. وقد أدي التطبيق العملي لهذه النظرة إلي جعل المحاسبين – نتيجة لطبيعة المبادئ المحاسبية – يقومون بتخفيض قيم الأصول إلي أقل من قيمتها الحقيقية.

### ثانياً : التحفظ المحاسبي من وجهه النظر المؤيدة والمعارضة له:

اختلفت آراء الباحثين ما بين مؤيد للتحفظ المحاسبي ، وبين معارض له ، كل فريق له أسانيدته التي يركز عليها في رأيه، ولكن مع اختلاف المنظور الذي يطل منه كل فريق من الباحثين . وعلى ذلك توحيد المنظور الذي يجب أن يتصف به التحفظ المحاسبي.

#### (أ) الآراء المؤيدة للتحفظ المحاسبي:

لقد لقي التحفظ المحاسبي تأييداً شديداً من قبل عدد كبير من الدراسات ، التي قامت علي تبيان منافع هذا التحفظ خصوصاً من خلال إبراز دوره في زيادة فعالية التعاقدات إلي يتم إبرامها بين الأطراف المختلفة، ذوي المصالح المتعارضة في المنظمة وأبرزها عقود المدبونية

وعقود الحوافز الإدارية. وما يترتب علي ذلك من التخفيف من مشاكل الوكالة بين تلك الأطراف وما يرتبط بها من تكاليف تؤدي في النهاية إلي تخفيض قيمة المنظمة<sup>3</sup> تعدد مزايا التحفظ المحاسبي ، والتي يلخصها كثير من الباحثين في النقاط التالية:

- يساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح ، وزيادة قدرتها علي التنبؤ بالتدفقات النقدية.

- يعد من أهم الممارسات المحاسبية التي تصب في خدمة المستثمرين والمقرضين ، لمواجهة النزعة الهجومية والسلوك الانتهازي للإدارة في القوائم المالية المنشورة ولمواجهة عدم التأكد في التقديرات المحاسبية.

- يساعد التحفظ في تحسين القرارات الاستثمارية للمديرين ، ويحد من دوافع المديرين وقدرتهم علي المغالاة والتلاعب في الأرباح.
- الصياغة والرقابة علي تلك التعاقدات.

### (ب) الآراء المعارضة للتحفظ المحاسبي:

هناك فريق من الباحثين - علي الجانب الآخر - يعارض اتجاه التحفظ المحاسبي، ويرى أن له تأثيرات وانعكاسات سلبية علي جودة المعلومات المحاسبية ، التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية المنشورة . بل حجب المزيد من الإفصاح الذي تتطلبه مبادئ حوكمة الشركات عن مستخدمي المعلومات المحاسبية والمستفيدين بها. فعلي سبيل المثال ترى أحدي الدراسات البحثية في هذا المجال ، أن النتيجة الحتمية لتبني مفهوم التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين ، حال حساب الربح وتقييم الأصول و الالتزامات ، هي تشويه المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ، التي يناط بها أساس المساعدة في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي تلك القوائم.

ويضاف إلي ذلك ما قدمته بعض الدراسات الأخرى التي تتخذ اتجاهها معارضاً للتحفظ المحاسبي، والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

١- يؤدي التحفظ المحاسبي إلي ازدواجية في إعداد التقارير والقوائم المالية لمنظمات الأعمال، حيث تظهر تلك الازدواجية في الاعتراف المؤجل للأرباح والفوري للخسائر. وهذا يعني مقابلة الإيرادات في الفترة الحالية مع بعض المصروفات التي تخص الفترات القادمة ، وهو ما يؤدي إلي تخفيض الربح في الفترة الحالية علي حساب الفترات القادمة.

٢- يقلل التحفظ المحاسبي من القوة التنبؤية فيما يتعلق بخطر المستقبل، حيث يواجه المستثمر بالعديد من المعلومات غير المتماثلة ، والتي يصعب الاعتماد عليها عند إجراء المقارنات أو التنبؤات . وعلي ذلك ترى بعض الدراسات إن التحفظ المحاسبي ، يمكن أن يؤثر سلباً علي دقة القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرين حيث يؤدي إلي انخفاض القيمة الدفترية لحق الملكية ، ومن ثم يؤدي إلي خلق نوع من التحيز في نتائج نماذج تقييم الأسهم ، وعلي رأسها نموذج الدخل المتبقي وهو ما يؤدي إلي الوصول إلي قيمة للسهم أقل من اللازم.

٣- يؤدي التحفظ المحاسبي إلي معلومات محاسبية متحيزة ، لأنها تتطلب درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر . ويعتبر هذا الانتقاد للتحفظ المحاسبي ، امتداداً لما جاء طبقاً لمفاهيم المحاسبة المالية في البيان رقم (٢) عن الخصائص المحاسبية ، من مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) ، أنه قد ينجم عن استغلال المديرين لآليات التحفظ المحاسبي وجود حالة من التدليس أو التمييز ، نتيجة تخفيض رقم الأرباح وقيمة الأصول عند إعداد القوائم المالية

## المبحث الثاني

## أدوات المراجعة الخارجية لتحديد مستوى التحفظ في القوائم المالية.

### مقدمة

أشارت معظم الدراسات البحثية إلي أن التحفظ المحاسبي ، يعتبر جزء من إستراتيجية إعداد القوائم المالية الفعالة ، حيث يهتم بتأثيراته كافة مستخدمي تلك القوائم المالية والأطراف المختلفة من أصحاب المصالح . وذلك للكشف عن السلوك الإداري الانتهازي بها ، والخطر الأخلاقي بمنظمات الأعمال وعدم تماثل المعلومات أو التجهيزات الإدارية بشأن متطلباتها ، ومن ثم تعزيز موثوقية المعلومات المفصح عنها . ويعتبر المراجع الخارجي وعمليات مراجعته من الأمور الهامة التي ينظر لها باعتبارها الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن يخفق الحد من التوسع في التحفظ المحاسبي ، والمحافظة علي حيادية معلومات القوائم المالية.

### أولاً :- الالتزام بالمعايير الدولية للقياس والإفصاح المحاسبي للحد من التحفظ:

يعتبر من الأهمية بما كان عند مناقشة أثر التحفظ المحاسبي علي جودة القوائم المالية ، الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية ذات الصلة ، والتي تسمح أو تحد من ممارسة التحفظ المحاسبي بأنواعه المختلفة . كما ينبغي مراعاة أن الهدف من القوائم المالية ، يكمن في تقديم معلومات مالية تتصف بالملائمة والتمثيل العادل ، وهو ما يؤدي إلي تحسين منفعتها لمستخدميها وتحقيق الجودة لمحتواها بوجه عام.

وتصنف المعايير الدولية التي وضعت لتبني علي أساسها القوائم المالية في منظمات الأعمال، إلي مجموعتين : الأولى هي معايير المحاسبة الدولية (IAS) ، الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المنبثق عن الإتحاد الدولي للمحاسبين، والمطبقة في معظم بلدان العالم الآن عند القياس والإفصاح المحاسبي. والثانية هي معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) - الذي حل محل اللجنة السابقة منذ عام ٢٠٠١م ، والتي لم تطبق حتى الآن في كثير من الدول .

وشهدت السنوات الأخيرة كثير من التضارب والتعارض بين الدراسات البحثية ، كل يحاول تأكيد وجهة نظره في أفضلية مجموعة علي الأخرى في الحد من التحفظ . وفي حقيقة الأمر فإن معايير المحاسبة الدولية (IASB) تجد قبولاً لدي المجتمعات المحاسبية – ومنها مصر وكثير من دول المنطقة – لكونها تهتم بتوفير معلومات مالية تلبي احتياجات كافة أصحاب المصالح من خلال القوائم المالية المنشورة ، ولا تركز علي فئة حملة الأسهم فقط ، ولذا تميل نحو الإفصاح والشفافية بصورة أكبر من وجهة نظر الباحث. بينما تجد معايير التقارير المالية (IFRS) قبولاً في بعض دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، حيث تهتم بتوفير معلومات أكثر ملائمة لترشيد قرارات حملة الأسهم، باعتبارهم المصدر الرئيس للتمويل وأن الأسواق المالية لها تأثير في تنظيم المحاسبة، ويؤيد ذلك بطبيعة المال المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية في مختلف دول العالم.

إن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، هي في الواقع خطوة نحو منظور مختلف للقوائم المالية لمنظمات الأعمال، يعتمد علي التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة التي لا تدعم ممارسات التحفظ المحاسبي.

### ثانياً: قوة وترابط هيكل الرقابة الداخلية بالمنظمة:



أوضحت بعض الدراسات البحثية ، أن نظام الرقابة الداخلية الضعيف يرتبط بانخفاض جودة الاستحقاقات المحاسبية ، وذلك كنتيجة للأخطاء العمديه وغير العمديه أو التحيز أو الممارسات المحاسبية العدائية . في حين توصلت دراسات أخرى في هذا المجال إلي أن كفاءة الرقابة الداخلية ينتج عنها تخفيض في خط المعلومات ، وبالتالي تخفيض تكاليف الملكية للمنظمة . وكانت قد أشارت دراسة ثالثة إلي وجود علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية ودقة إشارات الإدارة بما يتفق مع فلسفة أن نقص كفاءة الرقابة الداخلية ينتج عنها أخطاء في تقارير الإدارة .

في نوعية الرقابة الداخلية المطلوبة . ولذلك يري الباحث أن أبرز العوامل التي يكون لها تأثير علي خطر وجود هيكل الرقابة الداخلية غير كفاء داخل المنظمة، ما يلي:

- **نطاق وتعقد العمليات:** حيث أن منظمات الأعمال ذات الدرجات العالية في تعقد وتنوع العمليات، تكون أكثر احتمالية في مواجهة لمشاكل الرقابية الداخلية، وتعقد عملياتها ، وما يترتب علي ذلك من تعطل في صفقاتها وعملياتها المالية، والذي سيزداد مع ممارسة المنظمة لأنشطة مختلفة و عملها في الأسواق العالمية . وكلما زاد تعقد عمليات المنظمات المالية و صفقاتها، ازدادت صعوبة وضع هيكل نظام رقابة داخلية كفاء.

وفضلاً عن ذلك فإن منظمات الأعمال ذات الأقسام المتعددة، يكون هناك احتمالاً كبيراً بأن تواجه مشاكل أكبر بشأن، نظام الرقابة الداخلية، تتعلق بإعداد التقارير الموحدة، علاوة علي أن تعدد وتنوع أوجه عمليات المنظمة سيزيد من فرضية وجود انتهاكات في إجراءات الإقفال في نهاية العام. فكلما يزداد تعقد وتنوع عمليات المنظمة تكون الحاجة إلي الرقابة الداخلية أكبر، وبالتالي يمكن توقع أن يكون تعقد عمليات منظمات الأعمال أحد مصادر ضعف هيكل الرقابة الداخلية بها.

ويمكن التعبير هذا التعقد من خلال الاتساع الجغرافي وتنوع أقسام الأعمال، حيث أن هذه المنظمات ستواجه تحدي في تنفيذ الرقابة الداخلية تكون متسقة عبر مختلف الأقسام. وعند تجميع المعلومات لإعداد القوائم المالية الموحدة ، في ظل وجود عوامل مختلفة في كل قسم قد تؤثر علي تنفيذ رقابة داخلية كافية . الأمر الذي جعل أحد الباحثين يشير إلي وجود علاقة إيجابية بين زيادة نطاق وتعقد عمليات منظمات الأعمال وضعف نظام الرقابة الداخلية

- **التغيرات في الهيكل التنظيمي:** حيث يمكن القول بأن منظمات الأعمال تكون أكثر عرضة لأن يكون نظام الرقابة الداخلية بها غير كفاء، إذا كانت هناك تغيرات حديثة في الهيكل التنظيمي، سواء عن طريق الدمج أو الاستحواذ أو إعادة الهيكلة، فالمنظمات التي تقوم بالاستحواذ تواجه تحديات كبيرة لنظام الرقابة الداخلية بها عندما تقوم بدمج عملياتها ونظمها وهيكلها مع المنظمات المستحوذ عليها علاوة علي ذلك فإن الفشل في وجود رقابة مالية كافية علي محاسبة الأصول المستحوذ عليها يمكن أن يزيد من خطر الرقابة الداخلية للمنظمات التي تقوم بالاستحواذ. كما أن المنظمات التي تشارك في عمليات إعادة هيكلة تكون أكثر احتمالاً لأن تواجه خطر أكبر للرقابة الداخلية، وذلك بسبب المشاكل عدم وجود عمالة أو إشراف كافي.

- **خبرة منظمة الأعمال ومواردها المخصصة للرقابة:** أيضاً من العوامل التي يمكن أن تؤثر في جودة الرقابة الداخلية بمنظمات الأعمال خبرة المنظمة وطول فترة قيامها بنوعية النشاط فهذه من الأمور التي تنعكس علي فعالية الرقابة الداخلية، ويكون هناك إيجابية بين قوة الرقابة الداخلية تعتمد بشكل كبير علي الموقف المالي لها ، فالمنظمات ذات الموقف المالي الضعيف قد لا تستطيع استثمار وقت وأموال بشكل يناسب أساليب الإدارة . إذن هناك علاقة موجبه بين خبرة المنظمة وانخفاض الموارد المتاحة بها وضعف نظام الرقابة الداخلية.

- **سرعة نمو المنظمة:** يعتبر أيضاً من العوامل التي قد تؤدي إلي ضعف نظام الرقابة الداخلية ، سرعه نمو منظمة الأعمال، فالمنظمة سريعة النمو قد تتخطي قدرة أساليب الرقابة المطبقة في الواقع، وقد تحتاج إلي وقت لصياغة إجراءات جديدة، وأيضاً تقنية تكنولوجية وعمالة ذات مهارات مختلفة، وعمليات جديدة متلائم نظام الرقابة الداخلية الذي بلائم نمو المنظمة.

- **ضعف آليات الحوكمة و استقالة مراقب الحسابات:** حيث يكون من المتوقع أن تلعب آليات الحوكمة دوراً بارزاً في كفاءة الرقابة الداخلية ، فالمنظمات ذات الآليات الرقابية الضعيفة يكون من المتوقع لها أن تتعرض لمشاكل رقابة داخلية أكبر، وقد توصلت أحدي الدراسات البحثية لنتيجة مؤداها وجود ارتباط بين كفاءة لجان المراجعة وجودة نظام الرقابة الداخلية. فضلاً عن وجود علاقة إيجابية بين تقديم مراقب الحسابات باستقالته من العمل بمنظمة الأعمال وضعف نظام الرقابة الداخلية.

ويتفق الباحث مع الرأي الذي يري أن ضعف الرقابة الداخلية، يمكن أن يسبب أخطاء غير متعمدة في تقدير المستحقات ، وتؤثر علي القيمة الدفترية أو الأرباح المفصح عنها، مثل فشل التسويات والمراجعات المناسبة يسمح للأخطاء الإجرائية أن تتواجد في تقديرات الاستحقاقات، كما أنه عدم وجود سياسات أو تدريب ملائم للعاملين بالمنظمة يؤثر علي حجم المستحقات غير الطبيعية .

**ثالثاً: مراعاة جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ومسايرتها للمعايير ذات الصلة:**  
يشير مصطلح الجودة في مفهومه العام، إلي صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقته للمواصفات المطلوبة، ولهذا فإن الحكم علي جودة سلعة أو خدمة معينة يتطلب الاستناد إلي إطار يحدد المواصفات التي يجب توافرها لتحقيق الجودة. ولما كانت القوائم المالية بما تتضمنه من معلومات محاسبية تمثل أهم منتجات الوظيفة المحاسبية، لذلك فإن جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية كانت ولا تزال تمثل محوراً للاهتمام الأطراف ذات العلاقة، وأحد الآليات الهامة والفعالة التي تدعم المراجع الخارجي عند تحديده لمستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

ويحاول الباحث فيما يلي أن يحدد المقصود بجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، ومحدداتها وعلاقتها بحوكمة الشركات:

#### ١- مفهوم جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية:

بالرغم من أن جودة المحاسبة تستخدم أحياناً للتعبير عن جودة التقارير والقوائم المالية، إلا أن هذا المفهوم متسع، فهو يرتبط أساساً بمهنة المحاسبة ذاتها، بداية من إعداد المعايير المحاسبية ومروراً بالممارسة المهنية لإعداد القوائم المالية وانتهاء بمنتج هذه العملية وهي القوائم المالية المنشورة ( أي بعد خضوعها للمراجعة ) . والمنتج للدراسات التي تناولت جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، يلاحظ عدم الاتفاق بين الباحثين حول مفهوم وحيد لهذا المصطلح، حيث تتنوع وتتباين وجهات النظر في هذا الشأن، والتي يمكن تبويبها في عدة اتجاهات أهمها ما يلي:

- الاتجاه الأول الذي يتبنى مفهوم جودة المعلومات:

- الاتجاه الثاني الذي يتبنى مفهوم جودة الربح :

- الاتجاه الثالث الذي يتبنى مفهوم جودة الإفصاح:

- الاتجاه الرابع الذي يتبنى مفهوم جودة المعايير المحاسبية:

## ٢- محددات جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية:

إن تحقيق جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، يعتبر هدفاً في حد ذاته يرغب فيه غالبية الأطراف أصحاب المصلحة، ويساعد المراجع الخارجي في الحد من التحفظ المحاسبي غير المرغوب فيه. إلا أن هناك بعض المحددات التي يمكن أن تؤثر علي مستوى تلك الجودة، يجب أخذها في الحسبان، من أهمها ما يلي:

(أ) **معايير المحاسبة المطبقة** .. باعتبارها المرشد الأساسي للتطبيق ، ويؤكد علي ذلك الاهتمام الملحوظ من جانب كثير من جهات وضع معايير المحاسبة علي المستوي الدولي، بتطوير وتحسين معايير المحاسبة بهدف تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية، ولعل أبرز الأمثلة علي ذلك: المذكرة الموقعة في يناير ٢٠٠٢م بين إل (FASB) و (IASB) بغرض الوصول إلي معايير عالية الجودة ينتج عنها محتوى إعلامي لقوائم مالية جيد، وكذلك إصدار مسودة الإطار الفكري المشترك بينهما عام ٢٠٠٦م ، والذي تلاه مسودة أخري عام ٢٠٠٨.

(ب) **البيئة القانونية والبيئة الاقتصادية** .. تصنف البيئة القانونية للدول إلى نظامين هما: نظام القانون العام ونظام القانون الخاص ، حيث يتصف الأول منهما بأنه لا توجد به قواعد قانونية منفصلة تحكم سلوك أو ممارسة معينة كالمحاسبة والمراجعة أو تحكم تنظيم منظمات الأعمال والأحداث دون تحديد . فالأفراد والمنظمات هم المعنيون باتخاذ إجراءات المساءلة والتقاضي ، والقضاء يصدر الأحكام التي تفصل في النزاعات . وكذلك في ظل هذا النظام فإن معدي القوائم المالية والمراجعين تقع عليهم مسئولية مدينة في حالات إثبات الخطأ أو بالأخرين.

(ج) **اتجاهات الإدارة**: من المعروف أنه في ظل وجود قدر من الحرية داخل إطار القواعد المنظمة ، يسمح للإدارة بالاختيار فيما بين السياسات المحاسبية البديلة للقياس والإفصاح، لذلك فمن المتوقع أن تخضع تلك الاختيارات لاتجاهات الإدارة ودوافعها ، ومن ثم يمكن استنتاج أن اتجاهات الإدارة قد تؤثر علي جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية . وفي هذا الصدد أشارت بعض الدراسات إلي أن اتجاهات الإدارة تنشأ من الرغبة في تحقيق هدف أو أكثر الأهداف التالية :

- تعظيم سعر سهم منظمة الأعمال، خاصة إذا كانت مكافآت الإدارة ترتبط بأسعار الأسهم في السوق.

- تمهيد الربح بين الفترات المحاسبية للحفاظ علي مستوي متوازن من تقييم السوق للمنظمة.

- مقابلة توقعات المحليين أو تنبؤات الإدارة ذاتها، لتخفيف أو منع التقلبات الحادة في أسعار أسهم المنظمة.

## ٣- حوكمة الشركات وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية:

نظراً لأهمية الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، فقد اشتملت الإشارة المختلفة عن الحوكمة علي إشارة إلي أهمية الإفصاح والشفافية كأحد مقومات الحوكمة الجيدة، وذلك من خلال التركيز علي الإفصاح الدقيق والشامل عن كل المسائل المتعلقة بالمنظمة وبطريقة عادلة بين جميع المصالح (أي بقدر محدود من التحفظ المحاسبي) وهذا يعني أن العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هي علاقة تبادلية ، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تستخدم كمدجلات للحوكمة عند تقييم كفاءة الإدارة الجيدة بمثابة نتائج تطبيق حوكمة جيدة.

وبناء علي ما سبق فقد اشتملت مبادئ حوكمة الشركات علي مجموعة من الإشارات التي تهدف إلي تحسين خصائص هيكل لجان المراجعة، لدعمها في القيام بمهامها الإشرافية والرقابية تجاه عملية القوائم المالية بكفاءة وفعالية، ومن ثم الحرص علي جودة المحتوي الإعلامي للقوائم المالية المنشورة، وما يترتب علي ذلك من الحد من التحفظ المحاسبي ذات المردود الضار علي أصحاب المصالح.

ويخلص الباحث من النقاش العلمي المتقدم ، إلي أن جودة المحتوي الإعلامي للقوائم المالية ومسايرتها للمعايير ذات الصلة ، تعتبر من الأدوات الداعمة للمراجع الخارجي في تحديد مستوى التحفظ بالقوائم المالية ، وخاصة إذا تمت النظرة إلي القوائم المالية بأنها تشير إلي مجموعة من المفاهيم الجزئية المكتملة لبعضها البعض ، والتي يظلها عدة معايير محاسبية ملائمة ذات صلة ، مما يعكس جودة للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ، في إطار نظام جيد للإفصاح وجودة في الأرباح .

### المبحث الثالث

#### اختبار مدى استخدام أدوات الدعم للمراجع الخارجي للحد من التحفظ المحاسبي

##### ١- مجتمع وعينة الدراسة:

يتضمن مجتمع الدراسة الميدانية ، القائمين بعملية المراجعة الخارجية لمنظمات الأعمال الكبرى المسجلة في سوق الأوراق المالية ، علي أن يتوافر لمنشأتهم عدة شروط و اعتبارات يضعها الباحث ، حتى ينطبق عليها منشآت مراجعة كبرى ومحل ثقة، وهي:

- أن تكون ذات علاقة شراكة مع احدي منشآت المراجعة الكبرى في العالم أو بيوت الخبرة، وخاصة لو كانت من الأربعة الكبار.

- أن تكون ذات فروع واسعة الانتشار والصيت في مجال أعمال المراجعة، وتمارس نشاط خدمة المراجعة في منظمات أعمال وبنوك كبرى في الداخل والخارج.

- أن يكون الشركاء القائمين عليها ذوي درجات علمية مرموقة (دكتوراه أكاديمية في فرع المحاسبة والمراجعة / أو حاصلين علي درجة الزمالة من الجهات المتعارف عليها).

- أن تكون في مجال ممارسة النشاط فترة لا تقل عن عشرة سنوات.

كما يتضمن مجتمع الدراسة مجموعة من البنوك التجارية الكبرى ، التي تتضمن بين إدارتها، إدارة للائتمان يستفيد منها كبرى المنظمات ، وتكون ملتزمة بمقررات بازل وتتبع البنك المركزي في الدولة. وأيضاً لا تتمثل فروعاً صغيرة كوحدة خدمة سريعة ، بل تتمتع إدارات الائتمان بها بأنها تكون في نطاق المحافظات الكبرى بكل بلد. وذلك كمثلين للمستفيدين من تقرير المراجعة الخارجية والقوائم المالية المنشورة، باعتبارهم مانحي الائتمان. وكذلك يشتمل مجتمع الدراسة علي فئة المستثمرين، ويمثلهم وكلاء القيد المعتمدين لدي هيئة الرقابة المالية في مصر أو سوق الأوراق المالية بدولة الكويت (أي البورصة المصرية والكويتية) على أن تكون تلك الجهات من ذوي الشهرة في مجال السمسرة المالية أو الاستشارات وتمارس النشاط منذ فترة لا تقل عن عشرة أعوام- وهي كافية من وجهة نظر الباحث لاكتساب الخبرة المهنية.

وعلي ذلك كانت عملية اختيار عينة الدراسة يواجهها بعض الصعوبات في حالة تحديدها تحديداً دقيقاً. ولكن وفقاً لمفهوم الإحصائي في هذا المجال، فإنه لأغراض التحليل الإحصائي

لمجرد أداء مهمة أو غرض محدد فقط ، يجوز استبدال العينة العشوائية المحسوبة علي أساس حصر مفردات المجتمع في كل قطاع ، "بالعينة الفرضية" – أي العينة غير العشوائية التي يتم اختيارها من المجتمع المتاح للباحث وتكون في متناول يده ولكن بشكل غير متحيز، وبدون تحمل مشقة حساب العينة العشوائية الإحصائية ، وخاصة إذا كان الباحث لا علاقة له بمفردات الطبقات أو الفئات محل الدراسة في ذلك المجتمع من قريب أو بعيد. وفي هذه الحالة لا يجوز أن يطلق عليها عينة متحيزة أو حكمية، بل عينة عرضية طبقية لأغراض الدراسة الميدانية لموضوع البحث. وهي الفلسفة التي أركز عليها الباحث عند إجراء دراسته هذه. ومن هنا كانت عينة الدراسة بالنسبة للفئات الثلاثة علي النحو التالي:

(أ) بالنسبة لمنشآت المراجعة الكبرى .. وقع اختيار الباحث علي أربعة مكاتب كبرى للمراجعة في مصر تنطبق عليها الشروط التي حددها وقبلت المشاركة في الدراسة تم إرسال خمسة عشر استثمارة استقصاء لكل منها بإجمالي (٦٠) مفردة ، بالإضافة إلي ثلاثة مكاتب كبرى للمراجعة بالكويت تنطبق عليها ذات الشروط ، تم إرسال خمسة عشر استثمارة استقصاء لكل منها بإجمالي (٤٥) مفردة ليكون إجمالي العينة من منشآت المراجعة الكبرى هي (١٠٥) مفردة.

(ب) بالنسبة لمانحي الائتمان (إدارات الائتمان بالبنوك التجارية).. وقع اختيار الباحث علي تلك الإدارات بالمراكز الرئيسية بالبنوك الوطني في مصر، وهو البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة. وقد تم إرسال خمسة عشر استثمارة استقصاء لكل إدارة بإجمالي (٤٥) مفردة، بالإضافة إلي ثلاثة بنوك مثيلة بالكويت هي: بنك الكويت الوطني، وبنك الخليج، والبنك التجاري الكويتي. تم إرسال خمسة عشر استثمارة استقصاء لكل إدارة ائتمان بها أيضاً بإجمالي (٤٥) مفردة، ليكون إجمالي حجم عينة مانحي الائتمان (٩٠) مفردة.

(ج) بالنسبة للمستثمرين الذين يمثلهم وكلاء القيد المعتمدين لدي البورصة ومكاتب السمسرة والاستثمارات المالية تخير الباحث ثلاثة شركات من الشركات الكبرى في مصر ذات الصيت والسمعة الطيبة والخبرة الطويلة في هذا الحقل، وأرسل لكل منها خمسة عشر استثمارة استقصاء ليكون إجماليها (٤٥) مفردة .

## ٢- تصميم الدراسة وأدواتها:

تتناول هذه الدراسة اختيار الفروض الأربعة السابقة الإشارة لها، وذلك من البيانات التي يتم الحصول عليها من فئات وعينات الدراسة- المشار لها فيما تقدم، وذلك من خلال الحصول علي المعلومات محل التحليل الإحصائي، التي يتم استخراجها من قوائم الاستقصاء التي تمثل أداة تجميع البيانات من المستقصي منهم، والتي تتكون من أربعة محاور رئيسية، كل منها يختص بأحد الفروض الأربعة محل الاختبار، ويتضمن مجموعة من الأسئلة ذات طبيعة خاصة، يمكن من خلال تحويل الإجابات التي بها من الأسلوب الكيفي إلي الأسلوب الكمي باستخدام مقياس (ليكرت) ذي النقاط الخمس، والتي تأخذ أوزان نسبية تسهيل عملية التحويل تتراوح من (١-٥) درجة تدريجياً بشكل تنازلي

ومن أجل تحسين مستوي صدق أداة الدراسة (الاستقصاء) وثباتها، فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها ، عن طريق عرض استثمارة الاستقصاء علي بعض الأكاديميين المتخصصين في هذا المجال . لأخذ رأيهم حول وضوح الصياغة وتدرجها المناسب وعدم وجود صعوبة في فهم الأسئلة وعناصر الاستقصاء من قبل المستقصي منهم

## ٣- اختبار فروض الدراسة:

بالنسبة للفرض الأول:

أ - اختبار الفرض الأول العدم والذي ينص على:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن التماذي في التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يضر بأصحاب المصالح في المنظمات". و لاختبار الفرض الأول تم استخدام اختبار T لعينة واحدة من خلال الجدول رقم (١) التالي:

الجدول رقم (١)  
نتائج اختبار الفرض الأول

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوي الدلالة Sig.
زيادة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يضر بأصحاب المصالح في المنظمات	3.9027	.88750	15.121	1.960	.000

قيمة T الجدولية عند درجة حرية ( 220 ) ومستوي معنوية (0.05) تساوي 1.960

يتضح من الجدول رقم (١) السابق بأن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.960 عند درجة حرية 220، وبذلك فإن جزئيات الفرض تقع خارج منطقة قبول فرض العدم (الصفري) ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوي الدلالة المحسوبة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرض البديل. وهذا يعني عدم صحة الفرض الأول العدم ومن ثم قبول الفرض البديل: أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن التماذي في التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية يضر بأصحاب المصالح في المنظمات".

بالنسبة للفرض الثاني:

ب- اختبار الفرض الثاني العدم والذي ينص على:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن هناك دور ايجابي للمراجع الخارجي في الحد من مستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية". و لاختبار الفرض الثاني تم استخدام اختبار T لعينة واحدة من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

الجدول رقم (٢)  
نتائج اختبار الفرض الثاني

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوي الدلالة Sig.
هناك دور ايجابي للمراجع الخارجي في الحد من مستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.	4.0464	.82182	18.928	1.960	.000

قيمة T الجدولية عند درجة حرية ( 220 ) ومستوي معنوية (0.05) تساوي 1.960



يتضح من الجدول رقم (٢) السابق أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.960 عند درجة حرية 220 ، وبذلك فإن جزئيات الفرض تقع خارج منطقة قبول فرض العدم (الصفري) ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوي الدلالة المحسوبة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرض البديل. وهذا يعني عدم صحة الفرض الثاني العدم ومن ثم قبول الفرض البديل: أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن هناك دور ايجابي للمراجع الخارجي في الحد من مستوي التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية".

#### بالنسبة للفرض الثالث:

#### ج- اختبار الفرض الثالث العدم والذي ينص على:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن أدوات الالتزام بالمعايير ذات الصلة، وترابط هيكل الرقابة، وجودة القوائم المالية، تساعد في دعم عمل المراجع الخارجي للحد من التحفظ المحاسبي". ولاختبار الفرض الثالث تم استخدام اختبار T لعينة واحدة من خلال الجدول رقم (٣) التالي:

الجدول رقم (٣)  
نتائج اختبار الفرض الثالث

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوي الدلالة Sig.
ضرورة توافر بعض الأدوات المساعدة للمراجع للحد من التحفظ	3.9219	.76676	17.875	1.960	0.000

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (220) ومستوي معنوية (0.05) تساوي 1.960

يتضح من الجدول رقم (٣) السابق أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.960 عند درجة حرية 220، وبذلك فإن جزئيات الفرض تقع خارج منطقة قبول فرض العدم (الصفري) ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوي الدلالة المحسوبة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرض البديل. وهذا يعني عدم صحة الفرض الثالث العدم ومن ثم قبول الفرض البديل: أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن أدوات الالتزام بالمعايير ذات الصلة، وترابط هيكل الرقابة، وجودة القوائم المالية، تساعد في دعم عمل المراجع الخارجي للحد من التحفظ المحاسبي".

#### بالنسبة للفرض الرابع:

#### د- اختبار الفرض الرابع العدم والذي ينص على:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن آليات جودة الأداء المهني للمراجع، والحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة، وتطوير تقرير المراجعة تساعد في أداء المراجعة الخارجية عند تحديد مستوي التحفظ المحاسبي". ولاختبار الفرض الرابع تم استخدام اختبار T لعينة واحدة من خلال الجدول رقم (٤) التالي:

الجدول رقم (٤)  
نتائج اختبار الفرض الرابع

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوي الدلالة Sig.
ضرورة توافر بعض الآليات الداعمة للمراجع في الحد من التحفظ	3.8620	.89960	14.245	1.960	0.000

قيمة T الجدولية عند درجة حرية (220) ومستوي معنوية (0.05) تساوي 1.960

يتضح من الجدول رقم (٤) بأن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.960 عند درجة حرية 220، وبذلك فإن جزيئات الفرض تقع خارج منطقة قبول فرض العدم (الصفري) ويؤكد هذه النتيجة بأن قيمة مستوي الدلالة المحسوبة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وعليه يتم قبول الفرض البديل. وهذا يعني عدم صحة الفرض الرابع العدم ومن ثم قبول الفرض البديل: أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فئات عينة الدراسة على أن آليات جودة الأداء المهني للمراجع، والحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة، وتطوير تقرير المراجعة تساعد في أداء المراجعة الخارجية عند تحديد مستوي التحفظ المحاسبي".

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن الدراسة الميدانية قد رفضت فروض العدم الأربعة لحساب الفروض البديلة، وهو ما يساير طبيعة الدراسة النظرية التحليلية التي قدمها في بداية بحثه. فضلاً عن أن هناك شبه إجماع بين عينات الدراسة في دولتي جمهورية مصر العربية ودولة الكويت، على نفس النتائج التي ترفض التماذي في التحفظ المحاسبي، وضرورة الحد منه في القوائم والتقارير المالية. كما أثبتت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث إيجابية أدوات وآليات المراجعة المقترحة منه عند الحد من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وذلك من مختلف فئات عينة الدراسة المختارة في الدولتين.

**النتائج**

في ضوء الدراسة النظرية التحليلية والميدانية التي قام بها الباحث أمكنه التوصل إلى النتائج التالية:

١- عدم وجود تعريف محدد متعارف عليه للتحفظ المحاسبي، مما فتح الباب على مصراعيه اجتهادات الباحثين على مدي ما يزيد عن ربع قرن. ويمكن توظيف المفاهيم الاجتهادية التي قدمت إلى نظريتين، الأولى تجسد النظرة المفاهيمية للتحفظ، والثانية تجسد النظرة العلمية التطبيقية له.

٢- أن التباين في الآراء حول مفهوم التحفظ المحاسبي أنشأ فلسفة التقسيمات النوعية للتحفظ، فكان هناك التحفظ المسبق واللاحق، وتحفظ الميزانية والأرباح، والتحفظ المشروط وغير المشروط، وغيرها.



٣- تختلف آراء الباحثين ما بين مؤيد أو معارض للحفاظ المحاسبي ، وكل منه له مبرراته ودعائمه . ويقف الباحث في صف معارضي الحفاظ المحاسبي بالقوائم المالية لمواجهة أسباب هذا الرأي مما يسعى إلى :-

- زيادة الحفاظ المحاسبي بالقوائم المالية يضر أصحاب المصالح في المنظمات .
- المراجع الخارجي له دور ايجابي في الحد من مستوى الحفاظ المحاسبي بالقوائم المالية

٤- هناك أدوات داعمة للمراجع الخارجي في عمله هذا بخصوص تحديد مستوي الحفاظ في القوائم المالية ، يري الباحث أنها تتمثل في الآتي:

- الالتزام بالمعايير الدولية للقياس و الإفصاح ذات القبول العام عند إعداد القوائم المالية لمنظمات الأعمال.
- الاهتمام بقوة وترابط نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة .
- مراعاة جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ومسايرته للمعايير ذات الصلة.

#### التوصيات

في مواجهة النتائج التي توصل لها الباحث من دراسته ، يوصي بالآتي:

١- ضرورة قيام التنظيمات المهنية المختصة بوضع تعريف محدد لسياسة الحفاظ المحاسبي ، ومن ثم القدر المسموح به في القوائم المالية .

٢- الإشارة في التشريعات المهنية لضرورة الحد من الحفاظ المحاسبي ، والتركيز علي عوامل الطلب عليه والتنبيه علي المراجع لخارجي بأهمية لفت الانتباه له لخدمة أصحاب المصالح.

٣- محاولة توحيد الجهود في الوصول إلي مقياس مناسب لحجم الحفاظ المحاسبي في القوائم المالية، يتم التعارف عليه ويتسم بالسهولة واليسر ، يستخدمه القائمون بالمراجعة الخارجية لخدمة مستخدمي القوائم المالية وتقارير المراجعة.

٤- ضرورة توحيد اتجاه التنظيمات المهنية المسئولة نحو المعايير المحاسبية التي يمكن استخدامها في القياس أو التوصيل ، وعدم ترك الأمر لأهواء كل طرف من حيث مؤيد للحفاظ المحاسبي أو معارض له.

٥- ضرورة التركيز في منظمات الأعمال علي الاهتمام بقوة وترابط هيكل الرقابة الداخلية ومن ثم تحقيق جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ، في ظل المعايير ذات الصلة التي يتم توحيدها كما أشارت التوصية السابقة.

### المراجع العربية

١. د. احمد حامد محمود عبد الحليم، "التحفظ المحاسبي وأثره علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين - دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، الصادرة عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثاني (الجزء الأول) - السنة التاسعة والعشرون، يوليو ٢٠١٥م.
٢. د. أيمن أحمد شتوي، "تأثير مخاطر الدعاوي القضائية علي ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب : بالتطبيق علي سوق الأسهم المصرية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٥٠)، العدد الرابع، سبتمبر ٢٠١٠م.
٣. د. حمدي احمد رمضان، " التحفظ المحاسبي : تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٦م.
٤. د. مدثر طه أبو الخير، " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق علي الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصري"، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ٢٠٠٨.
٥. د. مدثر أبو الخير، "أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية علي جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، المجلة العملية للتجارة والتمويل، جامعه طنطا، العدد الثاني، ٢٠٠٧.
٦. د.مني حسن أبو المعاطي الشرقاوي، "إطار مقترح لتنفيذ دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS- دراسة ميدانية"، المجلة العلمية لاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعه عين شمس،، العدد الأول، ٢٠١٣.

٧. د. محمد وداد الأرض ، "تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية ، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB ،مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارية – جامعة بني سويف ، العدد الثالث ، ٢٠٠٨ م .
٨. د.ممدوح صادق محمد الرشيدي ، ،"دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية"،مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،كلية التجارة – جامعه سوهاج ، العدد الثاني – ديسمبر ٢٠١٢ م
٩. د. نحر طه حسن عرفة ،د.مجدي مليحي عبد الكيم ،"محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره علي مستوي التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المصرية المسجلة :،مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد ٢٤ ، عام ٢٠١٦ م .

### المراجع الأجنبية

- 1- Ashbaugh – Skaif, H., Callins, D. W. and Kinney, W.R.: "The Discovery and Reporting of Internal Control Deficiencies Prior To Sox Mandated Audits ," **Journal of Accounting and Economics**, Vol.44,2007.
- 2-ball. R., and Shivakumar, L ., "Earnings Quality in UK Private Firms : Comparative Loss Recognition Timeliness", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.39, No.1, 2005.
- 3-Balsai, C. ,Ozkan, S. and Durak, G., "Earnings Conservatism in pre – and post- IFRS Periods in Turkey: Panel Data Evidence on the Firm specific Factors ," **Accounting and Management Information Systems**, vol. g, No.3, 2010.
- 4-Beneish M. D. ,Billing ,M .and Hodder, L. ,"Internal Control Weaknesses and Information Uncertaionty", **The Accounting Review**, Val.83, No. 3, 2008
- 5-Charles ,P. ,Pascal, D. and Remi, J., "IFRS Consequences on Accounting Conservatism within Europe: the Role of Big 4 Auditors ", 2011. Availble at: www.ssrn.com.
- 6-Caskey, J. and Hughes, J., "Assessing the Impact of Alternative Fair Value Measures on the Efficiency of project Selection and Continuation

", **The Accounting Review** , Val.87, No.2,2012.

7-Doyle, J., W .and MC. Vay, S., "Accruols Quality and Internal Control Over Financial Reporting, "**Accounting Review**, Vol.82,2007.

8-Feng, M., Li, C. and Mc .vay ,S.," Interna Control and Management Guidance", **JPURNAL OF Accounting and Economics** , Val.48, No.( 2-3), 2009.

9-Latridis ,G., "International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information", **International Review of Financial Analysis** , Vol.19,No.3,2010.